PML

الحزب المغربي الحر

ⵓⵔⵕⵓⵜⵓ ⵓⵎⵖⵔⵉⴱⵉ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ

Parti Marocain Libéral

الورقة السياسية للحزب المغربي الحر

المؤتمر الوطني الخامس: 05/04/03 الرباط

تحت شعار: "نحو جيل جديد من النخب"

مقدمة عامة

ينعقد المؤتمر الوطني الخامس للحزب المغربي الحر في مرحلة دقيقة ومفصلية من مسار وطننا، حيث تتقاطع فيها أزمات داخلية متنامية مع رهانات إقليمية ودولية معقدة، الأمر الذي يفرض على الفاعل الحزبي مسؤولية مضاعفة في بلورة رؤية سياسية متجددة تستجيب لانتظارات المواطن، وتعيد الثقة في العمل المؤسساتي، وتؤسس لمسار تنموي صاعد يزاوج بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبين الانفتاح الواعي على العالم والتمسك الراسخ بثوابتنا الوطنية.

فعلى الصعيد الوطني، تتعمق التحديات الاجتماعية والاقتصادية نتيجة إخفاقات حكومية متتالية انعكست في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة واتساع دائرة الهشاشة، إلى جانب تفاقم مظاهر الفساد التي نخرت الثقة في المؤسسات وأضعفت قيم النزاهة والاستحقاق. كما يعيش المشهد السياسي حالة ركود غير مسبوقة، تجلت في العزوف المتزايد عن المشاركة السياسية واليأس من إمكانية إحداث التغيير المنشود، وهو وضع غذّته هيمنة المال وشراء الذمم، وصمت جزء من الصحافة المستقلة، مما يجعل المجتمع عرضة لاحتقانات متصاعدة قد تهدد الاستقرار في غياب بدائل سياسية واضحة.

وعلى الصعيد الدولي، لا يزال الصراع محتدمًا بين القوى الكبرى حول قيادة النظام العالمي، خصوصًا بين الولايات المتحدة من جهة، والصين وروسيا من جهة أخرى، بما ينعكس في توترات إقليمية متزايدة واستقطابات حادة تفرض على المغرب تعزيز جبهته الداخلية، والتمسك بتماسك وطني متين، وتحصين وحدته من كل محاولات الاختراق أو المس بسيادته اعتمادا على آليات ديمقراطية تفتح باب

المشاركة أمام كافة الفعاليات والنخب في احترام تام لمبادئ حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية المؤسسات الدستورية وعلى رأسها المؤسسة الملكية التي تقود بحكمة مسار الإصلاحات، والمؤسسة العسكرية والأمنية التي تضطلع بدور محوري في صيانة الاستقرار وحماية الوطن.

كما لا يمكن إغفال المكاسب الاستراتيجية التي راكمها المغرب في ملف وحدتنا الترابية، بفضل دبلوماسية نشيطة ومبادرات جريئة يقودها جلالة الملك محمد السادس، كان آخرها اتساع رقعة الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، من الولايات المتحدة وفرنسا إلى دول متعددة داعمة لمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الإطار الواقعي والوحيد للحل. وهو ما يضع على عاتق الأحزاب السياسية مسؤولية مضاعفة للانخراط الفعّال في الدبلوماسية الموازية، والدفاع عن ثوابت الأمة، وتعبئة الجبهة الداخلية لمواجهة كل مناورات خصوم وحدتنا الترابية.

وانطلاقًا من هذا السياق المركب، يؤكد الحزب المغربي الحر، المستند إلى مرجعية ليبرالية محافظة، أن بناء المستقبل لا يقوم على الشعارات الجوفاء أو السياسات الارتجالية، بل على مبادئ ثابتة: صيانة دولة القانون، ترسيخ الديمقراطية، إطلاق المبادرة الفردية، وتشجيع الاستثمار المنتج، مع توفير شبكات تضامن عادلة تحمي الفئات الهشة وتعيد للطبقة الوسطى موقعها كركيزة للاستقرار والتطور. وفي كل ذلك، يظل الحزب وفيًا لثوابت الأمة: الإسلام دينًا جامعًا، والملكية الدستورية ضمانة للوحدة، والاختيار الديمقراطي خيارًا لا رجعة فيه، والوحدة الترابية قضية مقدسة.

الليبرالية المحافظة كمرجعية للحزب المغربي الحر

إن الحزب المغربي الحر ينطلق من قناعة راسخة بأن أي مشروع سياسي جاد لا يمكن أن ينهض إلا على قاعدة فكرية وقيمية متينة، قادرة على استيعاب تحولات العصر وتوجيهها من دون التفريط في الثوابت الوطنية والدينية. ومن هنا، يتبنى الحزب مرجعية ليبرالية محافظة، تجعل من الحرية قيمة عليا، لكنها حرية مسؤولة منضبطة بالقانون، مؤطرة بالأخلاق، ومنسجمة مع خصوصيات المجتمع المغربي وثوابته الروحية.

فالحرية التي ننادي بها تشمل حرية الفكر والتعبير والإبداع والاقتصاد والمنافسة، لكنها ليست حرية مطلقة تذيب المعايير وتفتح الباب أمام الفوضى، بل هي حرية تُوازن بين الحق والواجب، وبين المصلحة الفردية والصالح العام. وكما يقول ألكسيس دو توكفيل: "المجتمعات لا تزدهر بالحرية وحدها، وإنما بالحرية التي تحكمها الأخلاق". وهو ما يجعل حزبنا يرفض اختزال الليبرالية في بعدها المادي البحت، أو تحويلها إلى رأسمالية متوحشة لا تؤمن إلا بالمردودية والربح. فكما أشار المفكر المغربي طه عبد الرحمان: "إن الحرية التي لا تتخلق تصير قيدًا على صاحبها"، فإننا نرى أن الحرية الحقيقية هي التي تهذّبها القيم، وتوجهها رسالة إنسانية أسمى.

وانطلاقًا من هذا التصور، لا ينحصر مشروع الحزب في تحرير الطاقات الاقتصادية والفكرية فحسب، بل يتجه إلى بناء إنسان متوازن يجمع بين الإبداع والإيمان، بين الطموح والرضا، وبين السعي في الدنيا وتحمل المسؤولية تجاه الآخرة، انسجامًا مع قوله تعالى: "وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن

كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ" (القصص: 77). فالمجتمع الذي لا يتأسس على الأخلاق والتعاون والتكافل، يصبح – كما حذر عبد الرحمن بدوي – مجرد تجمع مصلحي هشّ لا يُنجب حضارة ولا يستبقي استقرارًا.

وتنعكس هذه المرجعية في رؤية سياسية شمولية تعتبر أن التنمية الاقتصادية لا تكتمل إلا بعدالة اجتماعية، وأن العدالة لا تستقيم إلا بدولة قانون قوية تحمي الحقوق وتفرض الواجبات، وأن التربية لا تكون فاعلة إلا إذا جمعت بين تكوين العقل وتهذيب الضمير. بهذا المعنى، فالحزب المغربي الحر يدافع عن اقتصاد سوق منفتح، لكنه محكوم بالشفافية والمنافسة الشريفة؛ وعن سياسات اجتماعية متضامنة تعزز مكانة الطبقة الوسطى وتوفر الحماية للفئات الهشة؛ وعن نظام تربوي وأخلاقي يصوغ شخصية المواطن القادر على الإنتاج والابتكار بقدر ما يُلهمه الإيمان والقيم؛ وعن مؤسسات دستورية راسخة تضمن العدل والمساواة وتؤطر الحرية حتى تظل رافعة للتقدم لا أداة للفوضى.

بهذا التصور، يقدم الحزب المغربي الحر ليبرالية مغربية أصيلة، لا تقطع مع جذورها ولا تنغلق أمام العالم، ليبرالية تجعل الإنسان غاية ووسيلة في آن، وتضعه في قلب معادلة التنمية الشاملة: مواطنًا حرًا، منتجًا، متضامنًا، مؤمنًا بقيمه، ومسهمًا في بناء وطن مزدهر متماسك.

الحزب المغربي الحر والحاجة إلى إحياء المشهد السياسي بالمغرب

لقد خطت بلادنا خطوات معتبرة في مسار البناء الديمقراطي، غير أنّ هذا المسار ما يزال يعاني من أعطاب بنيوية تُكبّله وتمنعه من بلوغ مداه. فالمشهد الحزبي، بدل أن يكون مدرسة للتجديد وصناعة البدائل وضخ الكفاءات الشابة، ظل أسيرًا لدائرة مغلقة تتوارثها نفس العائلات ونفس الوجوه منذ عقود، ففقدت السياسة نكهتها الأصلية، وضاعت معها ثقة المواطن في إمكانية إحداث تغيير حقيقي. لقد تحوّل التداول على السلطة إلى عملية شكلية لا تُقنع أحدًا، وأسهم في تكريس احتكار المؤسسات وتضييق أفق الأمل في المستقبل.

وإذا كانت هذه المظاهر تمثل جانبًا من الأزمة، فإن الوجه الآخر يتمثل في الاستعمال المكثف للمال الفاسد الذي بات يُلوّث الممارسة السياسية والإعلامية على حد سواء، عبر شراء الذمم وتوجيه الرأي العام وإفساد قواعد التنافس النزيه. وهو انحراف خطير يهدد جوهر الاختيار الديمقراطي، ويجعل مبدأ تكافؤ الفرص بين الأحزاب والفاعلين مجرّد شعار فارغ من محتواه. ومع بطء تفعيل قاعدة ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتكرار صور الإفلات من العقاب، يزداد شعور المواطن بالخيبة، وتتسع الهوة بين المجتمع ومؤسساته.

ولعل أخطر ما يترتب عن هذا الركود هو ما يمكن تسميته بـ"السكتة القلبية" للحياة السياسية: موجات سخط عارم تتفجر في مواقع التواصل الاجتماعي، عزوف متنامٍ عن المشاركة الانتخابية، واحتجاجات غير مؤطرة في عدد من المناطق. كلها إشارات تنذر، إن لم يتم تداركها، بانزلاق محتمل نحو مواجهة مباشرة بين المواطن والمؤسسات، وهو ما يُشكل تهديدًا صريحًا للاستقرار السياسي والاجتماعي.

إن الإمعان في تهميش مؤسسات الوساطة، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، ليس فقط تقصيرًا في إدراك دورها الحيوي، بل هو استثمار فاشل في تعميق القطيعة بين الدولة والمجتمع، وفتح الباب أمام فراغ سياسي خطير لا يُملؤه سوى التوتر والاحتقان.

وانطلاقًا من هذا التشخيص، يؤكد الحزب المغربي الحر أن حماية الاختيار الديمقراطي ليست ترفًا سياسيًا، بل مسؤولية وطنية جامعة.

وهي لن تتحقق إلا عبر إصلاحات عميقة تبدأ من القوانين الانتخابية لضمان نزاهتها وشفافيتها، وتجريم استعمال المال الفاسد بكل أشكاله، وضبط آليات التمويل الحزبي والانتخابي.

كما يطالب الحزب بتقوية أدوار البرلمان، وتوسيع صلاحيات المجالس المنتخبة محليًا وجهويًا، وضمان استقلالية القضاء حتى يظل حاميًا للحقوق والحريات. وفي قلب كل ذلك، يظل الإعلام الحر والمسؤول ركيزة أساسية لأي ديمقراطية صادقة، باعتباره سلطة رقابية تكشف الفساد وتنير الرأي العام، لا أداة للتشهير ولا وسيلة للابتزاز.

بهذه الرؤية، يضع الحزب المغربي الحر نفسه في موقع الدفاع عن إحياء السياسة وإعادة الاعتبار لها كوسيلة نبيلة لخدمة الصالح العام، وعن استعادة ثقة المواطن في المؤسسات. فالديمقراطية ليست واجهة شكلية، بل تعاقد اجتماعي وأخلاقي يقوم على الصدق والشفافية، ولا يستقيم إلا بتجديد دماء النخب، وإطلاق طاقات الشباب، وإعادة الروح إلى جسد العمل الحزبي الذي هو صمام أمان الاستقرار

وضمانة المستقبل الحزب ورؤيته الاقتصادية والاجتماعية.

يشهد المغرب اليوم تحديات اقتصادية واجتماعية جسيمة تتطلب قراءة دقيقة وجرأة في التشخيص. فارتفاع معدل البطالة إلى نحو 13.3 % في 2024، وارتفاع البطالة بين الشباب إلى 36.7 %، مع فقدان 137 ألف وظيفة زراعية نتيجة الجفاف وتراجع الإنتاجية، يعكس إخفاق السياسات الحكومية في توفير فرص العمل والحفاظ على استقرار القطاعات الحيوية. وفي الوقت نفسه، تشير البيانات إلى أن الموارد المائية للفرد تقلصت من أكثر من 2000 م^3 في الستينيات إلى أقل من 600 م^3 اليوم، ومن المتوقع أن تهبط إلى حدود 500 م^3 بحلول 2030، فيما تُستخدم 87 % من المياه المخصصة للزراعة لصالح الإنتاج التصديري، على حساب الأمن الغذائي المحلي، مما يضاعف التفاوتات المجالية ويعمّق الفوارق الطبقية، ويزيد الاحتقان الاجتماعي.

وفي القطاع الطاقي، يُلاحظ تهديد متزايد للسيادة الوطنية، إذ يهيمن احتكار شبه كامل على السوق، ما يضعف قدرة الدولة على حماية الأسعار وتحقيق المنافسة العادلة. هذا الوضع ينعكس مباشرة على القدرة الشرائية للمواطنين ويؤثر على استقرار الاقتصاد، كما يطرح تساؤلات جوهرية حول فعالية السياسات الحكومية في الحفاظ على الموارد الأساسية للأمة وضمان حقوق المواطنين.

وفي ظل هذه التحديات، يرى الحزب المغربي الحر أن الحل لا يمر إلا عبر رؤية شاملة، تضع الإنسان المغربي في صلب المعادلة الاقتصادية والاجتماعية، وتربط بين الحرية الاقتصادية والمسؤولية الوطنية، بين المبادرة الفردية والعدالة المجتمعية.

فالاقتصاد يجب أن يكون فضاءً حقيقيًا للمنافسة الشريفة، حيث يُتاح للفلاح الصغير والمقاولات المتوسطة والصغيرة الفرصة للنمو والإبداع دون قيود احتكارية، مع توفير تمويل حديث وسلاسل توزيع عادلة تحميهم من هيمنة الوسطاء وكبار المستثمرين.

كما يؤكد الحزب أن الأمن الغذائي والماء والطاقة ليست مجرد أرقام على الورق، بل موارد استراتيجية حيوية تتطلب إدارة رشيدة وشفافة، ترتكز على الترشيد والتحلية وإعادة التدوير والعدالة في التوزيع، وتضمن بقاء هذه الموارد في خدمة المواطن قبل أي اعتبار آخر. أما العدالة الاجتماعية، فهي ليست مساواة شكلية، بل ضمان حد أدنى من الكرامة لكل فرد، عبر تعليم عمومي جيد يفتح أبواب الترقي، وصحة عمومية تضمن العلاج بكرامة، وتضامن مسؤول يعالج هشاشة المجتمع دون اللجوء إلى الريع أو الزبونية.

وبهذا، تقدم رؤية الحزب المغربي الحر نموذجًا للتنمية الشاملة والمتوازنة، حيث تكون حرية المبادرة أداة للتمكين وليس للهيمنة، والموارد الوطنية مصانة وموضوعة في خدمة الإنسان، والفرد مواطن فاعل، قادر على الارتقاء بنفسه ومجتمعه، في إطار دولة قوية تضمن الاستقرار وتنمي القدرة الإنتاجية للأمة وتحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

المراجعة الدستورية كمدخل لمغرب المستقبل

إلى هذه التجربة الدستورية بنظرة نقدية مسؤولة، توازن بين المكاسب التي حققها المغرب في مسار الديمقراطية وبين الثغرات التي لا تزال تهدد الاستقرار المؤسساتي والحقوقي. فقد أظهرت السنوات الأخيرة بوضوح بعض الضبابية في القراءة الدستورية وتفسير اختصاصات المؤسسات، وهو ما يستدعي توحيد القراءة الديمقراطية والحقوقية للدستور لضمان وضوح المسار وتحقيق الثقة لدى المواطنين في كل الفاعلين السياسيين.

يؤكد الحزب المغربي الحر على العودة الحازمة إلى الملكية الدستورية كأساس للتوازن الوطني، والقطع النهائي مع أي مشروع قد يسعى لإقامة ملكية برلمانية تضعف مركز الدولة وتُغيّب دور الملك كحامي للثوابت الوطنية واستمرارية مؤسسات الدولة واستقلاليتها، وحامي دوام الدولة، وفي هذا السياق، يرى الحزب المغربي الحر بضرورة تكريس مؤسسة إمارة المؤمنين وتوضيح اختصاصاتها التحكيمية بين مختلف الأجهزة والمؤسسات، بما يضمن ضبط الصلاحيات وحماية وحدة الدولة واستقرارها. كما يبرز الحزب الحاجة إلى تعزيز استقلالية المؤسسات الدستورية، ومراجعة مبادئ استقلال القضاء مع تقوية حقوق الرقابة على الأحكام القضائية ومدى احترامها للتطبيق السليم والعادل للقوانين، ووضوح وتحديد أكبر لأدوار مؤسسة النيابة العامة وسلطاتها باعتبارها آلية لتنفيذ السياسة الجنائية التي تصادق عليها السلطة التنفيذية وجعل ممارسة اختصاصاتها تحت سلطة قضاء الحكم في توازن مع حقوق الدفاع وحريات المواطنين الأساسية.

ولا يغفل الحزب المغربي الحر أهمية دعم حرية التعبير وحرية الصحافة

وحقوق الإنسان، بما يشمل تعزيز الحريات العامة ووضع كل الوسائل القانونية والمؤسساتية لضمان احترامها، كما يرى الحزب أن تقوية الاختيار الديمقراطي لا تتم إلا عبر دعم الأحزاب السياسية، وتمكينها من أداء أدوارها في الحياة العامة بشكل فعّال، وتعزيز المنافسة السياسية الحرة والنزيهة، ومحاربة الاحتكارات بجميع أشكالها، بما ينسجم مع رؤيته الليبرالية المحافظة التي تربط بين حرية الفرد والمسؤولية تجاه المجتمع.

إضافة إلى ذلك، يظل محاربة الفساد ومظاهر الاحتكار الاقتصادي والسياسي محورًا أساسيًا في أي مراجعة دستورية، لأنه شرط لنجاح الديمقراطية ولضمان فعالية المؤسسات، ولحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن. ومن خلال هذه الرؤية، يرى الحزب المغربي الحر أن المراجعة الدستورية ليست مجرد تعديل نصوص قانونية، بل فرصة لإرساء المغرب المستقبلي: مغرب المؤسسات القوية، والحقوق المحمية، والحرية المسؤولة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، في إطار دولة ديمقراطية متماسكة يستعيد فيها المواطن ثقته في السياسة والأمل في المستقبل.

نحن
وضرورة الالتفات
إلى المغرب العميق

النافع"، الذي تصله ثمار التنمية ومكتسبات الدولة الاجتماعية، وبين "المغرب العميق" حيث تتراكم مظاهر الإقصاء والتهميش، دون اية عدالة مجالية، حيث يغرق في البطالة، الفقر والأمية والهشاشة والعطش وانعدام الأفق التنموي. هذه الوضعية لم تعد مجرد أرقام في التقارير الرسمية، بل أضحت واقعًا يوميًا يفرز موجات غضب شعبي متكررة كما شهدناه في الحوز عقب الزلزال، وفي طاطا بعد الفيضانات، وفي الحسيمة وأيت بوكماز بضواحي بني ملال، ومناطق أخرى تعيش التهميش بصمت أو بالاحتجاج، الذي ينذر بتصاعد التوترات.

إن الحزب يعتبر أن مواجهة هذه الاختلالات لا يمكن أن تتم عبر مقاربة تقنية أو ظرفية فقط، بل عبر رؤية شمولية تجعل من العدالة الاجتماعية والمجالية أولوية وطنية مستعجلة، ولا مدخل لذلك الا عبر اعتماد المقاربة الحقوقية والديمقراطية كمدخل حقيقي للتغيير، حيث يظل الحوار، والإنصات للمواطنين، وإشراكهم في القرار التنموي، بديلاً عن المقاربة السلطوية التي تستثمر في الضبط والتحكم.

ذلك ان التنمية العادلة، القائمة على المساواة في الحقوق والفرص، قادرة على إعادة بناء جسور الثقة والمصالحة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، وتقوية اللحمة الوطنية، وضمان استقرار المغرب وتقدمه على المدى القريب والمتوسط.

الحزب المغربي الحر وقضية الصحراء المغربية

التي أجمعت عليها كل مكونات الأمة، والتي شكلت على الدوام محور الإجماع الوطني الراسخ. وقد عرفت قضيتنا الوطنية خلال السنوات الأخيرة نجاحات دبلوماسية نوعية غير مسبوقة، تمثلت في تزايد الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، خاصة من طرف دول وازنة ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن، فضلاً عن اتساع رقعة مساندة المجتمع الدولي لمبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي جدي وواقعي ونهائي للنزاع المفتعل. كما شكل افتتاح العشرات من القنصليات في مدينتي العيون والداخلة تجسيدًا ماديًا لهذه الدينامية الدولية، وذلك بفضل السياسة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والدبلوماسية النشيطة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

وفي هذا الإطار، يؤكد الحزب المغربي الحر اعتزازه بمساهمته خلال ولايته الممتدة من 2021 إلى 2025 في التعريف بعدالة قضية الوحدة الترابية عبر قنوات الدبلوماسية الموازية، سواء من خلال انخراطه في منظمة الأممية الليبرالية أو عبر شراكته الفاعلة ضمن تحالف أحزاب اليمين المحافظ، وهو ما أثمر عن نتائج ملموسة، من أبرزها مساهمة الحزب في إقناع الحكومة البرتغالية بدعم الطرح المغربي عقب الزيارة التي نظمها الحزب إلى البرلمان البرتغالي، إضافة إلى المجهودات التي بُذلت على مستوى البرلمان الأوروبي لإقناع عدد من البرلمانيين الأوروبيين اليمينيين بوجاهة الحل المغربي.

وبهذا يلتزم الحزب بالاستمرار في أداء أدواره الموازية، مساهمةً في ترسيخ المكاسب الدبلوماسية، ودعمًا لجهود الدولة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، بما يضمن

تحصين وحدتنا الترابية وتعزيز استقرار بلادنا ومكانتها بين الأمم، كما يطالب الحزب من كافة المؤسسات المكلفة بالديبلوماسية إلى ضرورة التعاون والتنسيق الدائمين لما فيه مصلحة الوطن العليا.

الأسرة المغربية أساس الاستقرار الوطني

بين رجل وامرأة، هي الضامن الأول لاستمرارية المجتمع وتماسكه، وهي التي حملت عبر التاريخ المغربي قيم التضامن، التربية، والاستقرار. إن الحفاظ على هذا النموذج ليس مجرد خيار اجتماعي، بل هو قضية استراتيجية تتعلق بالهوية الوطنية، وبمستقبل المغرب كدولة قوية ومتماسكة.

لقد أظهرت التجارب العالمية أن المجتمعات التي تخلت عن نموذج الأسرة الطبيعية عرفت تصدعات خطيرة على المستويين الاجتماعي والنفسي، حيث ارتفعت نسب التفكك الأسري، وفقدت الأجيال الناشئة مرجعيتها القيمية. وبالمقابل، يظل الحفاظ على الأسرة التقليدية هو السند الأول ضد كل أشكال الانحراف، وضمانة لإعداد أجيال متوازنة نفسياً، مستقرة عاطفياً، ومنتمية لوطنها. وهذا ما تؤكده أيضًا أطروحات عدد من المفكرين المحافظين عالميًا، مثل إدموند بيرك الذي شدد على أن المجتمع لا يمكن أن يستمر إلا بارتكازه على مؤسسات طبيعية، وفي مقدمتها الأسرة.

انطلاقًا من هذا التصور، فإن الحزب المغربي الحر يعبر عن رفضه القاطع لكل محاولات إعادة تشكيل المجتمع المغربي وفق نماذج مستوردة وغريبة، سواء عبر النزعات الحداثية المتطرفة، أو عبر ضغوط بعض التيارات النسوية الراديكالية، أو من خلال الأنشطة الجمعوية التي تروّج للمثلية وأشكال جديدة من "الأسر" لا علاقة لها بالخصوصية المغربية، ذلك إن كل هذه المحاولات لا تخدم سوى مشروع تفكيك البنية الاجتماعية الوطنية، وإضعاف اللحمة التي شكلت عبر قرون حصنًا منيعًا للوطن.

ويذكر الحزب بمواقفه الحازمة خلال النقاشات الأخيرة حول تعديل مدونة الأسرة، حيث تصدى بقوة للمقترحات التي كانت تستهدف تقويض التوازن الأسري والتمييز لفائدة طرف على حساب آخر، رغم أن المؤشرات الواقعية – وعلى رأسها الارتفاع المقلق لنسب الطلاق – كانت تفرض العكس، أي تشديد شروط الانفصال وصون استمرارية العلاقة الزوجية ضمن حدود المنطق والمعقول.

كما يحذر الحزب من التداعيات الخطيرة لانخفاض نسبة الخصوبة بالمغرب، وهو مؤشر سلبي يتطلب سياسات وطنية لتشجع الشباب على الزواج وتدعم الأسر بدل إضعافها. ويؤكد في السياق ذاته خطورة ظاهرة الزواج المختلط المتنامي، خصوصًا زواج المغربيات بأجانب، لما يمثله من تهديد لهوية الأسرة المغربية وخصوصية النسيج المجتمعي، داعيًا إلى وضع قوانين حازمة لحماية المرأة المغربية وصون خصوصية النوع المغربي.

وفيما يخص حقوق الأطفال، يشدد الحزب على أن ضمان حقهم في تربية متوازنة يستلزم حضور كلا الوالدين معًا، إذ أثبتت التجارب أن تهميش دور الأب لايسهم في استقرار الطفل النفسي أو العاطفي. ومن ثمة، فإن مبدأ المناصفة في الحضانة يظل مطلبًا أساسيًا للحزب، باعتباره جزءًا من حماية حقوق الطفل وصون الأسرة المغربية من مزيد من التصدع.

وعلى هذا الأساس يؤكد الحزب انه سيبقى دائما في حالة دفاع شرعي عن الاسرة المغربية السليمة، وفي حالة تعبئة مستمرة حماية لها من الأفكار والمشاريع الهدامة في تعاون تام مع كافة المؤسسات السياسية والجمعوية الوطنية التي

تقاسمه نفس الأفكار والمرجعيات، وفي انفتاح متواصل مع الهيئات السياسية اليمينية المحافظة عبر العالم والتي أصبح خطابها المحافظ على الاسرة والهوية يلقى تعاطفا شعبيا متناميا.

الصحة - التعليم - البطالة:
الثالوث المؤرق

الاجتماعي، وهي الصحة والتعليم والبطالة. هذه القطاعات تشكل اليوم التحدي الأكبر أمام استقرار البلاد وازدهارها، لأنها تمس الحياة اليومية للمواطنين وتحدد مستقبله وثقته في الدولة.

في التعليم، وعلى الرغم من المجهودات التي جعلت الولوج إلى التعليم الابتدائي شبه شامل، فإن نسب الانقطاع عن الدراسة ما تزال مرتفعة، بما يعادل مئات الآلاف من التلاميذ سنوياً. كما أن جودة التعلم تبقى ضعيفة، حيث كشفت الاختبارات الدولية عن مستويات متدنية في اللغات والعلوم والرياضيات، وتزايد الفوارق بين المدرسة العمومية والخاصة تتسع.

هذا ويؤكد كافة المتابعين كيف تحول التعليم الخاص إلى مجال تجاري محكوم بالربح أكثر من الجودة، مما عمّق التفاوت الاجتماعي وجعل الحصول على تعليم جيد امتيازاً طبقياً، كما أن العلاقة المفقودة بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات سوق الشغل جعلت الآلاف من الخريجين يواجهون البطالة أو أعمالاً لا تناسب مؤهلاتهم.

أما الصحة، فالوضع لا يقل إيلاماً. فنقص الكوادر الطبية والممرضين، وقلة التجهيزات، وضعف البنية التحتية في المستشفيات العمومية، كلها مؤشرات واضحة على أزمة مزمنة. المشروع الملكي الطموح لتعميم التغطية الصحية فتح نافذة أمل كبيرة، لكن ضعف التنزيل الحكومي وغياب رقابة فعالة جعلا أثره على المواطن محدوداً. في المقابل، تزايدت هيمنة المصحات الخاصة، حيث الغلاء الفاحش في الفواتير، وغياب الشفافية، وضعف المنافسة، مما جعل العلاج في كثير

من الحالات امتيازاً لا حقاً.

أما البطالة فهي العنوان الأبرز لهذا الثالوث. فالنسب الرسمية تكشف أرقاما مقلقة، خاصة في صفوف الشباب والنساء وحاملي الشهادات العليا. البطالة في المدن تفوق ضعف نظيرتها في القرى، والهشاشة في سوق الشغل تتجلى في تدني الأجور وطول ساعات العمل، وغياب الحماية الاجتماعية. هذه الأوضاع لا تضعف فقط الاقتصاد، بل تغذي الإحباط وفقدان الأمل لدى فئات واسعة من الشباب، وتدفع بعضهم نحو الهجرة غير النظامية.

لقد أثبتت تجارب إصلاحية في بلدان أخرى أن الخروج من هذه الحلقة ممكن إذا ما اقترن الانفتاح الاقتصادي بالعدالة الاجتماعية. ففي التعليم، أبانت بعض النماذج عن نجاعة الاستثمار المكثف في المدرسة العمومية وربط المناهج بالتطورات التقنية وحاجيات سوق العمل، مع ضبط مساهمة القطاع الخاص في إطار من الجودة والإنصاف. وفي الصحة، أثمرت إصلاحات قامت على تقوية المستشفيات العمومية، وتوسيع التغطية الصحية مع مراقبة الأسعار وضمان المنافسة بين مقدمي الخدمات، مما أتاح للمواطنين الولوج إلى العلاج بجودة وتكلفة معقولة. أما في التشغيل، فقد نجحت مقاربات اعتمدت على دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتوسيع الاستثمارات في قطاعات جديدة كالتكنولوجيات الحديثة والطاقات المتجددة والفلاحة العصرية، إلى جانب رفع الأجور وضمان ظروف عمل كريمة، وهو ما ساعد على امتصاص البطالة وتحويلها إلى طاقات منتجة.

إن الحزب المغربي الحر، من منطلق مرجعيته الليبرالية الاجتماعية المحافظة، يرى

أن إصلاح هذه القطاعات ليس ترفاً ولا مطلباً قطاعياً محدوداً، بل هو شرط وجودي لأي مشروع تنموي. فالتعليم الجيد، والصحة الكريمة، وفرص الشغل اللائقة، هي حقوق دستورية، وأسس لاستقرار المجتمع، وضمانة لاستمرار الثقة في المؤسسات. ومن دون مواجهة هذا الثالوث المؤرق برؤية شجاعة وإصلاحات مبتكرة، لن يتمكن المغرب من استثمار مكاسبه الكبرى وتحويلها إلى تنمية شاملة يستفيد منها كل مواطن.

نحن
والقضية الوطنية
الفلسطينية

إن الحزب المغربي الحر، وهو يتابع بألم وحرقة التطورات المأساوية التي تعيشها القضية الفلسطينية العادلة، يؤكد أن فلسطين ليست قضية بعيدة عن وجدان المغاربة، بل هي قضية وطنية بامتياز، مثلها مثل وحدة التراب الوطني. فغزة وتازة في نظر الحزب توأمتان، لا تنفصلان في رمزيتهما ولا في حضورهما في الضمير المغربي.

وعليه فإن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني اليوم من مجازر يومية، وحصار خانق، وتجويع جماعي، وتدمير للبنى التحتية والمستشفيات والمدارس، ليس مجرد حرب تقليدية، بل إبادة بشرية ممنهجة تمارس بكل عنصرية وبشاعة، حيث تحولت غزة إلى مسرح لجرائم تفوق في وحشيتها ما سطره التاريخ الحديث من حرائق ضد الإنسانية، إنها سياسة موت معلن، تمارسها آلة الاحتلال بدم بارد، في خرق سافر لكل القوانين الدولية والأعراف الإنسانية.

إن هذه الجرائم البشعة لا تحاكم الاحتلال الإسرائيلي وحده، بل تحاكم أيضاً المنظومة الدولية والضمير الإنساني العالمي، اللذين يقفان عاجزين أمام هذا النزيف اليومي، مكتفيين ببيانات خجولة لا توقف آلة القتل ولا ترفع الحصار والتجويع، وهو ما يجعل صمت القوى الكبرى وتواطؤ بعضها بمثابة شراكة مباشرة في الجرائم ضد الإنسانية.

وهكذا فإن الحزب المغربي الحر يعتبر أن موقفه المبدئي الداعم للقضية الفلسطينية يتماهى وينسجم مع المواقف الملكية والشعبية التي ظلت على الدوام مناصرا ثابتاً لفلسطين ومدافعا عن الحقوق الفلسطينية في كل المحافل الدولية، انطلاقاً من رئاسة جلالة الملك محمد السادس نصره الله للجنة القدس، ومبادراته الإنسانية

المتواصلة لدعم الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً.

وانطلاقا من الالتزام الأخلاقي والديني والوطني والسياسي يرى الحزب المغربي الحر ان من واجبه أن يقف صفاً واحداً مع إخوانه الفلسطينيين، وأن يرفع مناضلوه أصواتهم عالية للتنديد بهذه الهمجية وان يبادروا وراء عاهل البلاد في المساهمة الجادة للتصدي لهذه الاعتداءات بكافة الوسائل الحضارية والقانونية المتاحة.

ويؤكد الحزب بكل حزم أن لا حل عادلاً ولا بديلاً ممكناً إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل أراضيها وعاصمتها الأبدية القدس الشريف، باعتبارها حقاً مشروعاً غير قابل للتصرف ولا للمساومة.

كما يحذر الحزب من أن تمادي إسرائيل في إهانة القوانين الدولية والاستهزاء بالمنظومة الأممية لم يعد شأناً إقليمياً محدوداً، بل تحول إلى خطر عالمي يهدد السلم والأمن الدوليين، ويرقى إلى مستوى إرهاب دولة منظم. إن التغاضي عن هذه الجرائم، سواء في فلسطين أو في سورية أو لبنان أو قطر أو غيرها هو نذير فوضى وخراب يهدد المنطقة والعالم بأسره.

إن الحزب المغربي الحر يدعو الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكل القوى الحية في العالم إلى أن يتحملوا مسؤولياتهم التاريخية، وأن يوقفوا فوراً هذه الإبادة، ويحموا المدنيين العزل، ويفرضوا احترام القانون الدولي. كما يجدد الحزب التزامه المبدئي الراسخ بأن فلسطين قضيتنا جميعاً، وأن التضامن معها ليس شعاراً سياسياً، بل عقيدة وواجب وطني وإنساني لن يحيد عنه ما دام في الأمة قلب ينبض بالكرامة والحرية.

المغرب
والحاجة إلى جيل
جديد من النخب

لقد شكل اعتلاء جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده العرش محطة مفصلية في تاريخ المغرب الحديث، حيث دشّن العهد الجديد بإطلاق إصلاحات وأوراش استراتيجية مكنت المملكة من الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة. فقد عرف المغرب طفرة نوعية في مجال البنيات التحتية من طرق سيارة وموانئ ومطارات، على رأسها ميناء طنجة المتوسط الذي أضحى ضمن أكبر الموانئ العالمية، وربط المملكة بشبكة القطار فائق السرعة "البراق" كأول تجربة إفريقية وعربية. كما تمكن المغرب من استقطاب كبريات الاستثمارات في قطاع صناعة السيارات حيث أصبح أكبر مصدر لها نحو أوروبا، وبرز في مجال الصناعة الجوية وصناعة الأسلحة والمعدات الدفاعية، فضلاً عن الريادة في مجال الطاقات المتجددة من خلال مشروع "نور ورزازات" العملاق، ما عزز استقلالية القرار الطاقي للمملكة.

على المستوى الدولي، رسخ المغرب حضوره كفاعل قاري من خلال العودة الموفقة إلى الاتحاد الإفريقي وتوقيع شراكات استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين وروسيا، إلى جانب احتضانه للملتقيات الدولية الكبرى، مثل مؤتمر المناخ "كوب 22" بمراكش، والاستعداد لاحتضان تظاهرات رياضية عالمية كـ كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030 بشراكة مع إسبانيا والبرتغال. هذه الإنجازات رسخت صورة المغرب كبلد قادر على رفع التحديات وتحويلها إلى فرص للتنمية وجلب الاستثمارات، بفضل الإرادة الملكية وتعبئة مختلف الطاقات الوطنية.

لكن هذه الدينامية الإصلاحية والإنجازات المبهرة ما فتئت تصطدم بواقع الأداء المحدود للنخب السياسية التي يفترض أن تكون جسراً بين المواطن والدولة. فالكثير من الأحزاب ما زالت رهينة الزبونية والمحسوبية، وتفتقر إلى آليات التكوين السياسي الرصين، ما انعكس في ضعف الخطاب السياسي وغياب المبادرة والابتكار في التفاعل مع انتظارات المجتمع. كما أن العديد من المسؤولين السياسيين عاجزون عن مواكبة الأوراش الملكية الكبرى، سواء في تنزيل الجهوية المتقدمة، أو في تفعيل آليات الدبلوماسية الموازية التي يتطلبها الدفاع عن القضايا الوطنية وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية.

هذا الوضع يجعل النخب الحالية في حالات كثيرة عنصراً معرقلاً أكثر من كونها مساهماً في التنمية، حيث يبرز التأخر في معالجة قضايا التفاوتات المجالية، وفي تجسيد العدالة الاجتماعية، وفي تطوير علاقة ثقة مع الشارع المغربي، مما يزيد من فجوة العزوف السياسي وضعف المشاركة الشعبية في العمل الحزبي والانتخابي.

من هنا، يؤكد الحزب المغربي الحر أن المرحلة التاريخية الراهنة تفرض ضرورة إحداث قطيعة إيجابية مع الممارسات التقليدية، والانتقال نحو الاعتماد على جيل جديد من النخب يتسم بالكفاءة والسرعة والخبرة، وقادر على التواصل المباشر مع المواطن وصناعة الأمل الحقيقي في مستقبل المغرب. جيل يحمل مشروعاً إصلاحياً يعزز الثقة في المؤسسات، ويترجم الإرادة الملكية إلى سياسات واقعية، ويضمن أن تكون النخب السياسية رافعة حقيقية للتنمية والديمقراطية، لا نقطة ضعف تعرقل مسيرة التحديث والبناء.

PML

حزب المغربي الحر

ⵕⵕⴰⵡⴰⵔ ⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

Parti Marocain Libéral

www.pmliberal.com

pmliberalma@gmail.com

+212 5 37 26 38 38

+212 6 72 99 81 26